أخطاء العامّة في التذكير والتأنيث

م. د. مهدي موسى هاشم أبو رغيف

وزارة التربية / الكلية التربوية المفتوحة / مركز واسط

prof.mahdi70@gmail.com

Lect. Dr. Mehdi Mousa Hashim Abo Ragheef

Ministry of Education / The Open Educational College

Wasit Center

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أخطاء العامّة في كتب اللغويين القدامى، وبيان آراء اللغويين في صحّة تذكير هذه الألفاظ، أوتأنيثها وحقيقتها، حسب قواعد التذكير والتأنيث الشائع وما جاز تذكيره وتأنيثه وفقا للاستعمال اللغويّ، مع بيان الخلاف اللغويّ في صحّة اللفظة وخطئها.

الكلمات الافتتاحية: العامّة، الجنس، النوع، الحمل، المعنى، الخلاف اللغويّ.

Abstract:

This research aims to shed light on the general errors of ancient linguistic books, and to explain the linguistic opinions regarding the correctness of these words to be masculine, their feminization, and the truth of their story, according to the common rules of masculinity and feminization, and what is permissible to be masculine and feminine according to linguistic use, with a statement of a linguistic interpretation of the correctness and error of the pronunciation

keywords: generality, type, meaning, reason

تمهيد

الباحث في تأريخ العربيّة يجد مدى اهتمام العلماء وغيرتهم على العربيّة من أجل سلامتها وحفظها من اللحن والخطأ؛ إذ سجّلوا في مدوناتهم لغات القبائل من عامّة الناس واهتموا بها كما اهتموا باللغة الفصحى من القرآن الكريم والحديث النبويّ والنص الأدبيّ من الشعر والأمثال والحكم.

وهذا ما تجده واضحا عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ إذ وقف على كثير من الألفاظ سجّل فيها دلالاتها ومعانيها في لغة العامّة، وما جرى في أفواههم وما لهجوا به من أخطاء (الخليل، (د.ت)، ٢/٢٨٥، ٢/١٨٨).

فضلا عمّا أفرده بعض اللغويين من كتب خصّوا فيها العامّة وما تلحن فيه كالكسائيّ(١٨٩هـ)، والفرّاء(٢٠٧ هـ)، والأصمعيّ (٢١٦ هـ) ، وابن سلّام (٢٣٢ هـ)، وأبو حاتم السجستانيّ (٢٥٦ هـ)، والدينوريّ(٢٨٢ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) الذي اختصر فصيحه وعرّف به ما فصح من الكلام وما لحنت فيه العامّة (ثعلب ١/٣٢٣)، وأبو بكر الزبيديّ (٣٧٩ هـ) وابن سيده (٤٥٨هـ) الذي أفرد بابا جمع فيه ما خالفت العامّة فيه من كلام لغات العرب(ابن سيده، (د.ت): ٤/٢٣٤.

وغيرهم من اللغويين الذين عنوا بتوضيح ما تداولته العامّة من ألفاظ، وتصحيحها سواء أكان الخطأ في دلالة اللفظة أم في صيغتها أو في اشتقاقها، أو في جنسها، كابن السكيت(٢٤٤ هـ)، وابن قتيبة(٢٧٦ هـ) والحريريّ (٥١١ هـ).

والعامّة لغة: خلاف الخاصّة ، وهم عشيرة الرجل، ورعيته، ويقال: «رجلٌ عُمِّيٌّ وَرَجُلٌ قُصْرِيٌّ، فالعُمِّيُّ العامُّ، والقُصْرِيُّ الخاصُّ»(ابن منظور،(د.ت): ١٢/٤٢٦.

و(العامّة) لغة، بتشديد الميم وتخفيها، الجمع والشمول، فيقال: عمّ الشيء عموما، أيّ: شمِل الجماعة، والعمُّ، والعامّة، الجمع من الناس، والعَمَمُ اسم جمع. (الزَبيديّ، ١٩٦٥: ٣٣/٤٣-٤٩). وجمعها عوامّ.

واصطلاحا: هم العامّة من الناس كما أشار الى ذلك الجواليقيّ (الزبيديّ، ١٩٦٥: ٣٣/ ١٥٦)، سواء أكانوا مثقفين أم غيرهم، وإنْ خصّ بها الدكتور رمضان عبد التوّاب في مقدمته لكتاب (لحن العوامّ) للزُّبيديّ المثقفين من الناس الذين تتسرب إلى لغتهم وكتاباتهم لغة غيرهم من عوام الناس ودهمائها على حدّ تعبيره. (الزُّبيديّ، ٢٠٠٠: ٦-٧).

ومن الألفاظ التي سجّل اللغويّون فيها أخطاء العامّة، ألفاظ الجنس أو النوع، أو ما عرف بالمذكّر والمؤنّث، فذكّروا بعضا وأنّثوا آخر، وهي:

الشّام

من الأسماء التي عدّها الفرّاء من الذكران، هي اسماء الشهور والبلدان، نحو: (العراق)، و (واسط)، و(دابق)، و (خُراسان)، و(جُرجان)، و(حُلوان) (الفرّاء ٩٤-٩٥)

والسجستانيّ (٢٥٥هـ) يرى أنّ اسماء البلدان أغلبها مؤنّث، إلا ما ذكره الفرّاء من نحو: العراق و واسط ودابق، وأما ما كان أخرها ألف ونون فلم يوافق الفرّاء في تذكيرها، وذكر أنّ من ذكّرها غرّه قول امرؤ القيسيّ في تذكير (حَوْران) (السجستانيّ،١٩٩٧م: ٢٠٢).

أمّا الشام فقد ذكّره الفرّاء، ولم يؤنثه السجستانيّ فيما ذكر من الأسماء، وإن كان قد أطلق التأنيث على أسماء البلدان في باب المؤنّث دونما تحديد (السجستانيّ،١٩٩٧م: ٢٠٢).

ولم يرتض الحريريّ تأنيث العامّة للشام مشيرا الى ذلك بقوله: يقولون، مستدلا على تذكيرها بأمرين: الأول: أنّه اسم بلد، والثاني: لفظه مذكّر، وعدّ التأنيث غلطا قبيحا، وخطأ صريحا (الحريريّ، ١٩٩٨: ١/١٧٥).

والحقيقة أن التأنيث له وجه في العربيّة، وهو من باب الحمل على المعنى، فمن ذكّر فقد قصد البلد، ومن أنّث، فقد أراد الأرض أو البلدة أو البقعة من الأرض، وهو باب واسع كمن أنّث المائة والألف وغيرها من الألفاظ التي يسيغ الجمع تأنيثها حملا على معناها، لذا فمن ذكّر الشام أو أنثها فهو مصيب غير مخطئ.

ذيك وتيك

من أنواع المعارف أسماء الإشارة التي يسمونها الكوفيّون حروف المِثل، والبصريون بالأسماء المبهمة (الهروي،١٩٩٠م: ١/٢١٤)

وقد خصّت اللغة أسماء إشارة حسب القرب والبعد من المشار إليه ومن ذلك المفرد المذكّر بـ(ذا) والمؤنّث القريب بـ (تي)، والمتوسط القريب المذكّر بـ(ذاك)، والمؤنّث بـ (تِيك) (ابن يعيش، د.ت: ٢/ ٣٦٣).

وممّا أنكرهِ اللغويّون على العامّة قولهم: ذيك المرأة أو ذيك الدّار، وقد عدّه السجستانيّ من أخطاء العامّة التي أولعت بها وليس مما تكلّم به العرب (السجستانيّ،١٩٩٧م: ٢١٩).

ومنعه ابن السكيت (ابن السكيت (٢٤٤ هـ)، ٢٦٩) ، وقد روي عن أبي موسى الحامض أن سيبويه كان أصحابه يذكرونه بالفطنة والدراية وكثرة الحفظ إلا أنّه سمع منه ما يقدح بفصاحته

حينما سمعه ينادي جارية: «هاتي ذِيكِ الماءَ من ذلكِ الجرَّة» (السيوطيّ،١٩٨٥م: ١/ ١٦١).

ورجّح الجبّان (٤١٦هـ) الإشارة الى المؤنّث القريب بـ(تيك) و عدّ التاء والياء اسمي إشارة ولا دخل لـ (الذال) من قولك (ذيك) في ما يشار إليها إذا بعدت (ابن الجبّان ٢٩٩).

وعدّ أبو السهل الهرويّ (٤٣٣هـ) (تلك) و(تيك) و(ذيك) بمعنى واحد، وعارض ثعلب وابن الجبّان في تخطئتهما (ذيك) بالذال، وذكر أنّها لغة صحيحة جارية على ما تكلمت به العرب وإن استغنوا عنها بـ(تيك)، كما اسستغنوا عن غيرها بألفاظ صحيحة حصرها الاستعمال اللغويّ نحو:(يذر) من (يدع) (الهروي،١٩٩٠: ٢/٨٥٠).

وتسامح ابن يعيش(٦٤٣هـ) في اللفظة وعدّها من بين الألفاظ الصحيحة التي يشار بها الى المؤنّث نحو: و(ذينك), و(تاك) و(تيك)، ولم ينكرها (ابن يعيش، د.ت: ٢/ ٣٦٣).

ولم يخطئها أبو حيّان(٧٤٥هـ) وعدّها من بين الألفاظ التي يصحّ الاشارة بها الى المؤنّث القريب (أبو حيّان، **٢٠٠٢:** (٣/ ١٨٤).

والحقيقة فيما يبدو لي أنّ ما ذهب إليه أبو السهل الهرويّ ومن تابعه سائغ مقبول، مادام الياء مع الذال اسمين دلّا على التأنيث في الإشارة الى القريب، نحو: (ذا) و(ذي)، و(هذا)، و(هذي).

عَزَب وعَزَبَة

العزب والعزبة من لا زوج لهما، وقد اختلف اللغويّون في صحّة وصف المؤنث بالتاء، فجوزها النضر بن شميل وأبو عبيدة والكسائي والفرّاء) وابن قتيبة (الأزهريّ ،١٩٦٤: ٢/٨٨).

وجوّزها ثعلب، بقوله: «ورجل عزب، وامرأة عزبة»: وأنكرها أبو حاتم (الأزهريّ، ١٩٦٤: ٢٢/ ٨٨)، والزجاج بقوله: « العَزَبة بالهَاء غَلَطٌ من أَبي العَبَّس، وإنما يُقَال: رجل عزَبٌ وامرأَة عزَب، لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَع وَلَا يُؤَنَّث، لأَنَّه مصدر، كَمَا تَقُولُ: رجل خَصْم وامرأَة خَصْم، قَالَ الشاعِرُ فِي صفَة امرأَةٍ:

«إِذَا العَزَب الهوجَاءُ بالعِطْر نَافَحَتْ

بَدَتْ شمْسُ دَجْن طَلَّةً مَا تَعَذَّرُ» (الزَّبيديّ، ١٩٦٥: ٣/ ٣٦١)

وأنكر ابن خالويه (٣٧٠هـ) ما ذهب إليه الزجّاج، وعدّ (عزب) اسما وصفة بمنزلة (عازب) فيقال: امرأة عزبة، كما يقال: محمقة، وعاشقة، وغلامة، وشيخة وكهلة، فضلا عمّا حكاه اللغويون كأبي عبيدة، وثعلب في مصنفه (السيوطيّ،١٩٨٥م: ٨/١٥- ١٧).

ووافق ابن درستويه (٣٤٧هـ) الزجاج فيما ذهب إليه، ونسبه للعامّة وليس من الكلام الفصيح، لأنه وصف بالمصدر، والمصدر يلزم التذكير ولا يؤنّث (ابن درستوَيه، ١٩٩٨: ٤٦٩).

واستدلّ الجواليقيّ على صحّة مذهب أبي العباس بالنقل والقياس، أمّا النقل فقد جوّز أبو عبيد عن الفرّاء وعلى ما قاله الكسائيّ، وما رواه غيرهما من العلماء، وأمّا القياس فوجوب التفريق بين المذكّر والمؤنّث في الأوصاف التي يشترك فيها الجنسان، نحو: قائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، وغيرهما ممّا يوصف بهما المذكّر والمؤنّث. (الجواليقيّ، ١٩٧٨: ٢٧-٢٨).

والراجح قول ثعلب، ومن وافقه من اللغويين وما استدلوا به على صحّة مذهب ثعلب بالقياس والنقل، فضلا عمّا درج عليه العرب من زيادة الهاء لتوكيد التأنيث في غيرها من الألفاظ التي خالف فيها المذكّر المؤنّث نحو: شيخ وعجوزة، وزيادة الهاء فيما اشترك فيه أولى من غيره.

عَرُوْس و عَرُوْسَة

العُرْس بضم الراء وتسكينها مؤنّث، وهو وليمة الطعام (مجمل اللغة: ٦٥٨) وقيل: هو الطعام الذي يقدّم في البناء والأملاك (ابن سيده، (د.ت): ١/ ٤٧٧) وممّا ينعت به المذكّر والمؤنّث منه هو (عَرُوْس)، فيقال للرجل والمرأة (عَرُوْس) ، عندما يدخل أحدهما بالآخر (ابن منظور،(د.ت): ١٣٥/٦).

والعامّة تصف المؤنّث بزيادة التاء، فيقولون: (عَرُوْسَة) (الصقليّ١٩٩٠: ٧٨).

والحقيقة أنّ اللغويّين فرّقوا بين ما يقع من صفات على المذكّر والمؤنّث بين ما هو فاعل في المعنى وما هو مفعول، فألزموها التذكير ومنعوا دخول الهاء على ما يدل على الفاعل من مؤنّث، فقالوا: امرأة ظلوم، وقتول، وغضوب، فلم تدخلها التاء التي للتأنيث؛ لأنها لم تبن على فعل (الأنباريّ، ١٩٨٦: ٢/ ٧٢).

إلا أنّ مجمع اللغة المصريّ أجاز دخول تاء التأنيث على (فعول) صفة إذا كانت بمعنى فاعل؛ قياسا على عدوّ وعدّوة، وما ورد عن سيبويه ذكره أنّه جاء شيء منها بالتاء (عمر،٢٠٠٨: ١/ ٥٣١).

وما أجازه مجمع اللغة المصريّ صحيح؛ لأنّ سبيله الرواية فيما نقل عن سيبويه؛ قياسا على فعيل، نحو: (صبيحة)، و(ظريفة) (سيبويه، ١٩٨٨: ٦٣٦/٢)؛ فضلا عمّا في زيادة التاء من أمن اللبس بين المذكّر والمؤنّث فيما اشتركا فيه من نعت، ورفع التوهّم واللبس بينهما.

جمع فَعْلَى وفَعْلاء

ذكر اللغويّون ما يصحّ جمعه بالألف والتاء كالمؤنّث المطلق سواء أكان علما أم صفة وما كان مختوما بعلامة تأنيث كالتاء نحو فاطمة والألف المقصورة نحو سلمى، وصفة المذكّر الذي لا يعقل، وما يصغّر منه، واسم الجنس المنتهي بألف التأنيث (ابن مالك، ١٩٩٠: ١١٣/١).

واستثني من هذا الجمع ما كان على فَعلى وفَعلاء، نحو سكرى وحمراء، من سكران و أحمر، فلا يقال سَكْرَياتٍ ولا حَمْراوات (سيبويه، ١٩٨٨: ٦٤٧/٣، السيوطيّ، (د.ت) ٦٨/١).

واشترطوا ألّا يكونا منقولين من الوصفية الى الإسمية، فلو سميت المؤنّث بـ(سَكْرى) و(حَمْراء) لجاز جمعهما بالألف والتاء فيقال: سكريات وحمراوات، وبطحاوات، إذا غلب استعمالها بلا موصوف (ابن عقيل، ١٩٨٠م: (١/ ٧٦).؛ لذلك عدّ قول العامّة: بيضاوات، من اللحن الفاحش(الصفدي، ١٩٨٧م: ١٧٦).

والعلّة في ذلك علّة أصل وفرع؛ إذ إن الأصل منع جمع المذكّر منه بالواو والنون، فلا يقال: أحْمَرون وأسْوَدون؛ فلما كان المؤنّث فرع والمذكر أصل امتنع الجمع لما في ذلك من مزية للفرع على الاصل، لو جاز الجمع في المؤنّث وامتنع في المذكّر.

لذا جمع نحو: (عجزاء) و(هطلاء) و(عذراء)، وغيرها من الصفات التي ليس للمذكّر حظّ فيها، بالألف والتاء، فلا يمنع جمعها؛ مادام المذكّر والمؤنّث غير مشتركين في وصفها.

والبصريّون عدّوه شاذًا، ممّا يحفظ ولا يقاس عليه، خلافا للكوفيّين؛ إذ جوّزوا جمع التصحيح، قيما يقابله من جمع المذكّر فجمعوا (أسود)، و(أبيض) بالواو والنون (أبو حيّان، ١٩٩٨: ٥٨٧/٢).

وعدّ الدكتور احمد مختار عمر جمع هذه الصفات بـ (الألف والتاء) جمعا فصيحا، فأجاز القول: حمامات بيضاوات وسوداوات، معقّبا على ذلك بقوله: « يطّرد جمع المؤنث السالم في كل ما خُتِم بألف التأنيث الممدودة، ما عدا (فَعْلاء) مؤنث (أَفْعل)، ولكن مجمع اللغة المصري اتخذ قرارا يجيز جمع الصفات من باب (أَفْعل فَعْلاء) بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث؛ استنادًا إلى رأي الكوفيين وابن مالك، وقد أورد الأساسي الجمع المرفوض، ومن ثَمَّ يكون الاستعمال المرفوض فصيحًا». (عمر، ٢٠٠٨: ١٩٨/١).

والحقيقة المتأمّل في رأي ابن مالك أنّه لم يجوّز جمع هذه الصفات جمعا صحيحا، مادام لها ما يقابلها من صفات للمذكّر، وصرّح باستثناء (فَعْلى) و (فَعْلاء) وما يقابلهما من مذكّر، نحو (أفعل) و(فعلان)، أمّا إذا لم يكن لهما مذكّر إزاء كلّ منهما فيجوز تصحيح جمعهما، لذا فأن رأي ابن مالك في جمع هذه الصفات مقيّد بأن لا يقابلهما مذكّر، نحو: (عَجْزاء)، و(هَطْلاء)، و(شَوْكاء)، ولا يمكن حمله على هذا الاطلاق. (مالك، ١٩٩٠: ١١٣/١).

ضَبُع وضَبُعَة

حرص اللغويّون في دراستهم للتذكير والتأنيث على تقسيم الأسماء على أقسام؛ ليسهل على

الدارس الرجوع إليها ضمن أبواب تنظمها وتجمع ما تشابه منها، فجعلوا لما يقع على المذكّر والمؤنّث ولا علامة للتأنيث فيه قسما خاصّا، نحو: عقرب، وثعلب، وضبُع، للذكّر والأنثى (الأنباريّ، ١٩٨٦: ١/١١٥)

فإذا أرادوا ما لا يكون إلا مذكّرا ، قالوا: (الأُفعُوان)، و(العُقرُبان)، و(الضِبْعَان)، و(الثُعلبان)؛ فجعلوا الألف والنون للمذكّر إزاء المؤنّث (ابن منظور،(د.ت): ٨/٢١٧).

ومن أصول التذكير والتأنيث في العربيّة أن لا تدخل علامة التأنيث الفارقة على ما يقع على المؤنّث من ألفاظ خالفت فيه لفظ المذكّر، ، فيقال (حِجْر)، و(ضَبُع)، و(أتان)، و(عَناق)، من غير تاء (الصفديّ، ١٩٨٧: ٣٥٥).

لذا عدّ قول العامّة: (الضَبُعة العرجاء) من الأغلاط الفاحشة (ابن دريد، ١٩٨٧: ١/ ٤٦١)؛ وقيل أنّه لم يؤخذ على زيد بن المهلب الذي عرف بفصاحته إلا لحنا واحدا وهو تأنيث (ضبُعة) . (الرازيّ، ٢٠٠٤ ٥/١٨١)

والفصيح أن يقال: الَضبُع العَرْجاء؛ لأنّ لها لفظا خاصّا بالمؤنّث خالف فيه لفظ المذكّر، ولا تدخل التاء إلا على الألفاظ التي يشترك فيها المذكّر والمؤنّث، نحو: قائم وقائمة، وقاعد وقاعدة؛ لذا عدّها الفيوميّ لغة قليلة. (الفيوميّ، ١٩٢٢: ٢/٤٨٨).

أمّا تأنيث (ضَبُعة) وإن كان لغة قليلة، فصحيح، قياسا على عقرب وعقربة، وثعلب وثعلبة، وتتفُل وتتفُلة، إذ إنّ (ضَبُع) تقع على المذكّر والمؤنّث؛ كما وقع (ثعلب) ونحوها على المذكّر والمؤنّث.

جُمادى الأولى و الأولة

أشار الفرّاء الى أنّ الشهور كلّها مذكرة إلا جُمادى فهو مؤنّث، مستدلا بقول أحيحة بن الجلاح:

«إذا جُمادَى مَنَعَتْ قَطْرَها زَانَ جنابي عَطَنٌ مُغْضِفٌ» (الفرّاء، ١٩٨٩: ٩٤)

والأنباريّ (٣٢٨هـ) أوضح أنّ التذكير والتأنيث إنما يراد منه الأسماء وليس الشهور بعينها، فتذكير الشهور، إنّما هو تذكير لفظيّ، أمّا جمادى فهو مؤنّث، لدخول ألف التأنيث عليه، لذا قيل: «مضى رجَبٌ بما فيه، ومضى الحرمُ بما فيه، ومضتْ جمادي بما فيه». (الأنباريّ، ١٩٨٦: ١/٢٧٠)

لذا تجمع بالألف والتاء، لأنّ ألفها للتأنيث؛ فيقال: جُمادَياتٌ، كحُباريات، وسُمانيات (ابن ولّاد، ١٩٠٠: ١/١٥٨).

وممّا سجله اللغويّون من لحن في هذا الباب، القول: جُمادى الأوّل، بالتذكير، والأصحّ: الأولى، والآخرة، وخطّؤا قول من قال: الأوّل، والآخر؛ لأن ألفها للتأنيث (الصقليّ١٩٩٠: ٢٢١).

والحقيقة أن التذكير والتأنيث إنما لحق بالأيام والشهور على اللفظ والمعنى؛ لذا فمن وصف(جمادى) بـ (الأوّل) فعلى معنى الحين أو الشهر، فليس مخطئا؛ لذا جوّز الخليل إضافة الشهر إليه كسائر أسماء الشهور (الخليل، (د.ت): ٩٠/٦).

ومن مآخذ اللغويين على العامّة في هذا الباب إبدالهم التاء من ألف التأنيث، فيقولون: (الأُولة)، بدلا عن (الأولى) وإن كان في بداية تعلمهم يلفظونها صحيحا، فيقولون: جمادى الأولى، فإذا نبلوا وتنبهوا أتوا باللفظ الخاطئ واللحن الفاحش (الحريريّ،١٩٩٨م: ١٥٠).

ولعلّ السبب في ذلك وهم العامّة بضرورة إلحاق التاء فيما يؤنّث من الأسماء والصفات، متجاوزين بذلك علامات التأنيث الأخرى كألف التأنيث المقصورة والممدودة (قدور، ١٩٩٦م: ١٨٩)؛ فضلا عن الاشباع الصوتيّ الذي يفضي بألفي التأنيث هاء.

كَمْتاء

عنى العرب في ما يستعمل من الألوان والشيات، وذكروا ضروبا منها وما تدلّ عليها، فالأسود يقال له الأدهم ، أمّا إذا اشتدّ سواده فهو الغيهب، وإن كان أبيض خالطه سواد فهو الأشهب، أمّا إذا خالطت بياضه حمرة فهو صنابي، وإن كان في حمرته سواد فهو (كُمَيْت). (الثعالبيّ، ٢٠٠٢: ٧١/١)

ولأنّ له من الحمرة والسواد حظّا، ولم يخلص لأحدهما، كان التصغير دالّا على قربه منهما. (ابن السراج ٦١/٣)

والمذكّر والمؤنّث فيه سواء، فيقال للبعير: (أحمر)، إذا لم يشب حمرته سواد، فإن اشتدت حمرته واقتربت من السواد فيقال له: (كُمَيْت) المؤنّث في ذلك سواء فلا يقال لها (كُمَيْتَة)، وإنما يقال: (كُمَيْت)، بلا هاء، قال الشاعر في وصف أنثى الخيل:

«كُمَيْتٌ غيرُ مُحْلِفَةٍ ولكنْ كَلَوْنِ الصِّرْفِ عُلَّ به الأَدِيمُ»

أيّ أنّها خالصة اللون».(كراع النمل، ١٩٨٩: ٣٠٥/١)

ومن أخطاء العامّة وصفهم المؤنّث من الخيول والإبل بـ(كَمْتاء)، قياسا على (أَرْمَك)، (رَمْكاء)، للناقة شديدة السواد و(أَكْلف)، (كَلْفاء) لشدّة الحمرة مع السواد.(الأزهريّ، ١٩٦٤: ٩١/١٠)

ووجه الخطأ أنّهم بنوا وصف المؤنّث منه على مكبره في حال التذكير وهو (أكْمت)؛ ولم يلتفتوا أنّه من الألفاظ التي لم تتلفظ به العرب واكتفت بمصغّره، نحو: (حُمَيا)، و(ثُرَيا) ، وإن

كان من الألوان التي غلب عليها هذا البناء، نحو أحمر حمراء، وأشقر شقراء. (ابن سيده، ٢٠٠٠: ٦٧١/٦).

هاتا وهاتيا

(هات) بمعنى (اعطِ)، وأصلها (آتِ) قلبت ألفها هاء (الخليل، (د.ت): ٨٠/٤)، وهو فعل أمر جامد صريح (العكبريّ، ١٩٩٥ ٢/ ٩١)، وليس من أسماء الأفعال كما ذهب بعض النحويين (ابن مالك، ١٩٨٢ ٣/ ١٣٨٩)، لاتصالها بضمائر الرفع. (الصبّان ،١٩٩٧م :٣٠٤/٣).

والعرب فرّقوا فيما يؤمر به المفرد والمثنى والجمع بنوعيه، ومن ذلك قولهم في (هاتِ) للمفرد المذكّر، و(هاتي) للمفردة المؤنّثة، بزيادة (ياء) الفاعلة فرقا بينها وبين المذكّر، و(هاتِيا) للمثنى بنوعيه المذكّر والمؤنّث، و(هاتُوا) للجمع المذكّر، و(هاتِيْنَ) لجمع المؤنّث (ابن السكيت، ٢٠٠٢: ٢٩١).

ومما يقع فيه العامّة من خطأ قولهم للأثنين: (هاتا)، والصواب (هاتيا) (الصفديّ، ١٩٨٧: ٥٢٧)، بإثبات الياء وحذف نون المثنى؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

وقد روى الزجاجيّ(٣٤٠هـ) عن الفرّاء أن العرب لم يسمع منهم (هاتيا)، ولم يفرّقوا في الأمر بين المفرد والمثنى والجمع، وإنّما يقال لهم بصيغة واحدة (هاتِ)، وللمرأتين (هاتَيْن). (الزجاجيّ، ١٩٨٤: ٧٣).

والحقيقة أن في ذلك خلط بيّن، ولبس واضح بين المفرد والمثنى والجمع؛ فالعرب كما فرّقوا بين الاثنتين، فرّقوا بين المثنى والجمع بنوعيهما، وقد جاء القرآن الكريم باللغة الفصحى(هاتُوا).

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة مع لغة العامّة في ما يذكّر ويؤنّث من الألفاظ توصلت الى الدراسة إلى ما يأتي:

١. جوّزت الدراسة ما ذهب إليه أبو السهل الهرويّ ومن تابعه، وأنّه سائغ مقبول، مادام الياء مع الذال اسمين دلّا على التأنيث في الإشارة الى القريب، نحو: (ذا) و(ذي)، و(هذا)، و(هذي).

٢. رجّحت الدراسة مذهب ثعلب ومن وافقه من اللغويين على صحّة مذهب ثعلب بالقياس والنقل، فضلا عمّا درج عليه العرب من زيادة الهاء لتوكيد التأنيث في غيرها من الألفاظ التي خالف فيها المذكّر المؤنّث نحو: شيخ وعجوزة، وزيادة الهاء فيما اشترك فيه أولى من غيره.

٣. جوّزت الدراسة تأنيث (عروسة)؛ وفاقا لما صحّحه مجمع اللغة المصريّ، لأنّ سبيله الرواية فيما نقل عن سيبويه، فضلا عمّا في زيادة التاء من أمن اللبس بين المذكّر والمؤنّث فيما اشتركا فيه من نعت، رفعا للتوهم واللبس بينهما.

٤. استدركت الدراسة على ما ذهب الدكتور احمد مختار عمر في نسبة صحّة جمع ما ختم بالألف والهمزة بالألف والتاء؛ إذ إنّ ابن مالك ابن مالك لم يجوّز جمع هذه الصفات جمعا صحيحا، مادام لها ما يقبلها من صفات للمذكّر، وصرّح باستثناء (فَعْلى) و (فَعْلاء) وما يقابلهما من مذكّر، نحو (أفعل) و(فعلان)، أمّا إذا لم يكن لهما مذكّر إزاء كلّ منهما فيجوز تصحيح جمعهما، لذا فأن رأي ابن مالك في جمع هذه الصفات مقيّد بأن لا يقابلهما مذكّر، نحو: (عَجْزاء)، و(هَطْلاء)، و(شَوْكاء)، ولا يمكن حمله على هذا الاطلاق.

٥. اختارت الدراسة لغة العامّة في تأنيث (ضَبُعة) وإن كان لغة قليلة، قياسا على عقرب وعقربة، وثعلب وثعلبة، وتتفُل وتتفُلة، إذ إنّ (ضَبُع) تقع على المذكّر والمؤنّث؛ كما وقع (ثعلب) ونحوها على المذكّر والمؤنّث.

٦. كشفت الدراسة وهمَ العامّة في ضرورة إلحاق التاء فيما يؤنّث من الأسماء والصفات، متجاوزين بذلك علامات التأنيث الأخرى كألف التأنيث المقصورة والممدودة؛ فضلا عن الاشباع الصوتيّ الذي يفضي بألفي التأنيث هاء.

٧. أكدت الدراسة أنّ وجه الخطأ في تأنيث العامّة لـ (كمتاء) أنّهم بنوا وصف المؤنّث منه على مكبره في حال التذكير وهو (أكْمت)؛ ولم يلتفتوا أنّه من الألفاظ التي لم تتلفظ به العرب واكتفت

بمصغّره، نحو: (حُمَيا)، و(ثُرَيا) ، وإن كان من الألوان التي غلب عليها هذا البناء، نحو أحمر حمراء، وأشقر شقراء.

٨. أوضحت الدراسة ما وقعت فيه العامّة من خلط بيّن، ولبس واضح بين المفرد والمثنى والجمع؛ فالعرب كما فرّقوا بين الاثنين، فرّقوا بين المثنى والجمع بنوعيهما، وقد جاء القرآن الكريم باللغة الفصحى(هاتُوا).

المصادر والمراجع

١. ابن الأنباريّ أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٣٢٨ هـ)، المذكر والمؤنث، تحـ: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربيّ_ بيروت، طـ٢، ١٩٨٦م.

٢. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحـ: مجمد مرعب، دار إحياء التراث العربي_ بيروت، طـ١، ٢٠٠٢م.

٣. ابن درستوَيه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان (٣٤٧هـ) تصحيح الفصيح وشرحه: تحـ: الدكتور محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٩٩٨م.

٤. ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحـ: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين – بيروت، طـ١، ١٩٨٧م.

٥. ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل (٤٥٨هـ)، المخصّص ، دار الكتب العلميّة – بيروت،(د.طـ.ت).

٦. ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن اسماعيل(٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم: (٤٥٨هـ)، تحـ: الدكتور عبد الحميد هنداويّ, دار الكتب العلميّة ـ بيروت, طـ١ ٢٠٠٠م.

٧. ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن(٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحـ: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، طـ١٩٨٠،١م.

٨. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوريّ (٢٧٦هـ)، غريب الحديث: تحـ: الدكتور عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني – بغداد، ط ١، ١٩٧٧م.

٩. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشّافية ، تحـ: عليّ محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة – بيروت، طـ١، ١٩٨٢م.

١٠. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، (٦٧٢هـ) شرح تسهيل الفوائد: تحـ: الدكتور. عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ ١٩٩٠م.

١١. ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم (٧١١هـ)، لِسان العرب، دار صادر –

بيروت،(د.ط.ت).

١٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، المطبعة المنيريّة،(د.ط.ت).

١٣. ابن ولاّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (٣٣٢هـ)، المقصور والممدود، تحـ: ولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م.

١٤. أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحـ: د. رجب عثمان محمّد , مطبعة المدنيّ- القاهرة , ط١ ١٩٩٨م.

١٥. أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحـ: الأستاذ الدكتور حسن الهنداويّ, دار القلم – دمشق، (د.ط.ت).

١٦. أبو منصور ابن الجبّان(٤١٦هـ)، شرح الفصيح في اللغة، تحـ: الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ١٩٩١م.

١٧. الجواليقيّ،أبو منصور ، الردّ على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تحـ: الدكتور أحمد عبد المنعم صالح، وصبيح أحمد الشابيّ، جامعة السليمانية، ١٩٧٨م.

١٨. الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (٣٧٠هـ), تهذيب اللغة، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون و مراجعة محمّد علي النجّار, دار القوميّة العربيّة للطباعة, ١٩٦٤م.

١٩. الثعالبيّ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحـ: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي_ ....، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٠. ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، (٢٩١هـ)، الفصيح: تحـ: الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف- القاهرة، (د.ط.ت).

٢١. الحريري (٥١٦هـ) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، درة الغواص في أوهام الخواص، تحـ: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٢. الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم البصريّ الفراهيديّ (١٧٠هـ)، العين، تحـ : الدكتور مهدي المخزومي، الدكتورد إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د.ط.ت).

٢٣. الرازيّ، أبو سعد الآبى منصور بن الحسين(٤٢١هـ)، نثر الدر في المحاضرات: تحـ: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م.

٢٤. الزبيديّ أبو بكر محمّد بن حسن بن مذحج (٣٣٩ هـ)، لحن العوامّ، تحـ: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢٥. الزّبيديّ، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس: ، تحـ: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، التراث العربيّ – الكويت، ط١، ١٩٦٥م.

٢٦. الزجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (٣٤٠هـ)، حروف المعانيّ، تحـ: الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

٢٧. السجستانيّ أبو حاتم سهل بن محمّد (٢٥٥هـ)، المذكّر والمؤنّث، تحـ: الدكتور حاتم صالح الضامن, دار الفكر- دمشق, ط١ ١٩٩٧م.

٢٨. السّراج ، أبو بكر محمّد بن سهل بن(٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحـ: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة_ بيروت, ط٣، ١٩٩٦م.

٢٩. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، كتاب سيبويه: تحـ: عبدالسّلام محمّد هارون, دار المعارف, مكتبة الخانجيّ - القاهرة, ط٣ ١٩٨٨م.

٣٠. السّيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو: تحـ: الدكتور عبد العال سالم مكرّم, مؤسّسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

٣١. السّيوطيّ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحـ: عبد الحميد هنداويّ, المكتبة التوفيقية – القاهرة (د.ت).

٣٢. الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعيّ (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١٩٩٧،١م.

٣٣. الصفديّ، صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحـ: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط، ١٩٨٧م.

٣٤. الصقليّ، أبو حفص عمر بن خلف بن مكيّ االنحويّ اللغوي (٥٠١ هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحـ: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠م.

٣٥. العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحـ: الدكتور عبد الإله النبهان، ط١، ١٩٩٥.

٣٦. عمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللّغويّ دليل المثقف العربيّ، عالم الكتب- القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٧. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، المذكّر والمؤنّث: تحـ: الدكتور رمضان عبد التوّاب, مكتبة دار التراث – القاهرة، ط١٩٨٩،٢م.

٣٨. الفيوميّ، أحمد بن محمّد بن عليّ (٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، المطبعة الأميرية- القاهرة، ط٥، ١٩٢٢م.

٣٩. قدور، أحمد محمّد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتى القرن العاشر الهجريّ، وزارة الثقافة- دمشق، ١٩٩٦م.

٤٠. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، (٣٠٩هـ)، المنتخب من غريب كلام العرب، تحـ: الدكتور محمد بن أحمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي_ الرياض، ط١، ١٩٨٩م.

٤١. الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (٤٣٣هـ)، إسفار الفصيح، تحـ: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٠م.